الجمهـــورية التـــونسية

وزارة الشـؤون الخـارجية

كلمـة السيد عبد الوهـاب عبد الله
وزيـر الشـؤون الخارجية
أمـام مـجلس حـقوق الإنسان في الجزء رفيع المستوى
جنـيف 20 جـــوان 2006

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

سيداتي، سادتي،

إنه لشرف كبير أن أتوجه إلى هذا المجلس الموقر وأن أعبر عن مشاعر احترام تونس وتقديرها للشخصيات المرموقة الحاضرة اليوم بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الجديد لحقوق الإنسان.

وأود، السيد الرئيس، أن أعبر لكم بهذه المناسبة عن تهانينا الحارة لتعيينكم رئيسا للمجلس مؤكدين لكم ثقتنا واستعدادنا للتعاون الكامل معكم في أداء مهامكم.

وأتوجه بالتهنئة أيضا لكافة أعضاء المجلس لانتخابهم بهذا الجهاز الأممي السامي وأعبر لهم عن الإرادة التي تحدو تونس للتعاون التام معهم من أجل تمكين المجلس من القيام بمهامه على أحسن وجه. كما أود التعبير عن بالغ امتناننا لكل الدول الشقيقة والصديقة التي ساندت انتخاب تونس.

إن تونس تثمن حق قدرها ثقة واحترام الأسرة الدولية التي لن تزيد بلادنا إلا التزاما وعزما على مواصلة العمل للنهوض بقضية حقوق الإنسان على المستوى الوطني وفي كافة أنحاء العالم.

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

سيداتي، سادتي،

إن تونس، إذ تعبر عن فخرها بالانتماء للمجلس الجديد، تعي جيدا المسؤولية الملقاة على عاتقها وتدرك حجم الرهانات القادمة ومستوى التحديات المطروحة.

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإحداث مجلس عوضا عن لجنة حقوق الإنسان لهو بالتأكيد قرار تاريخي ومنعطف حاسم يترجم الأهمية المتنامية التي تكتسيها اليوم حقوق الإنسان في مفهومها الشامل من شأنه إعطاء دفع إضافي للتقدم بهذه الحقوق.

وتونس التي ساندت مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى توطيد آليات حماية هذه الحقوق تأمل أن يتوصل المجلس، بفضل التزام جميع أعضائه، إلى المساهمة الناجعة في عمل المجموعة الدولية من أجل جعل هذه الحقوق الإنسانية مترابطة مع باقي متطلبات التنمية والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإنسان أينما وجد. إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التربية والتعلم وحق المرأة في المساواة هي بحاجة لمزيد من الحماية والدعم.

ويجدر التذكير أن الجمعية العامة في قرارها المحدث للمجلس دعت هذا الجهاز الجديد إلى القيام بوظائفه في إطار من الشفافية والإنصاف والحياد معتمدا في ذلك بالخصوص على معلومات موضوعية وذات مصداقية.

كما أن للمجلس الجديد دورا في تشجيع الحوار بين كافة مكونات المجتمع الدولي بالمساعدة على التوفيق بين الخصوصيات الوطنية والإقليمية من جهة والتركيز على واجب كل دولة على حدة في تنمية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جهة أخرى.

وبما أنه لا يمكن الفصل بين التنمية والسلم والأمن في العالم اليوم، فإنه يتحتم على جميع أفراد المجموعة الدولية العمل على تشجيع الحوار من خلال هذا المجلس لتحقيق تعاون أفضل وتفاهم تام ومتناغم بين الحضارات والثقافات والأديان.

وسيولي المجلس، دون شك، إضافة لما تقوم به الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، عناية خاصة لمسائل هامة أخرى مثل النهوض بالتربية ونشر ثقافة حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في تجذير ثقافة التسامح والحوار والتفاهم.

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

سيداتي، سادتي،

إن تونس بحكم موقعها الجغرافي ودورها التاريخي كملتقى للحضارات والثقافات متمسكة بالانفتاح والسلم والتسامح والحرية والوئام مع باقي الأمم الأخرى. وهي تتطلع إلى المستقبل بثقة، مواصلة العمل على تثبيت خيارها في مجتمع متطور وعلى توطيد مقاربتها لحقوق الإنسان.

وقد تكرست هذه المقاربة الشاملة بتبني القرارات التشريعية والمؤسساتية اللازمة التي دعمت الحماية والنهوض بحقوق الإنسان حتى أضحت هذه المقاربة قي تناغم تام مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. وفي هذا الإطار أود التذكير أن بلادنا قد صادقت على كل المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن حرص تونس على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها تجلى منذ تحول السابع من نوفمبر 1987 حيث أحدثت برامج لتدريس مادة حقوق الإنسان شملت علاوة عن المدارس ومعاهد التعليم الثانوي والجامعي التعليم المتخصص المسدى للقضاة ولأعوان تطبيق القوانين وسائر أعوان الإدارة العمومية وهو ما يكرس الإرادة السياسية القوية في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وجعلت تونس من تعليم مادة حقوق الإنسان ركيزة متميزة من سياستها التربوية وانخرطت كليا في أهداف العشرية للأمم المتحدة للتربية في مجال حقوق الإنسان (1995-2004) وكذلك الشأن بالنسبة للبرنامج الجديد في مرحلته الأولى (2005-2007) الذي رسخ إيمان تونس بضرورة مواصلة الجهد في هذا الميدان. وقد كان للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواسعة التي بادر بها الرئيس زين العابدين بن علي منذ 7 نوفمبر

1987 وبحرص متواصل منه والتي تهدف أساسا لجعل تونس دولة قانون عصرية تستلهم مبادئ الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من القيم الكونية.

إن هذا الخيار الطوعي الذي انخرطت فيه مجمل فئات الشعب التونسي هو خيار سيادي لا رجعة فيه يرتكز على قيم التضامن والتسامح والانفتاح والحفاظ على كرامة الإنسان.

وقد كرس الإصلاح الدستوري لسنة 2002 ضمان حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة والممارسة الفعلية للديمقراطية والتعددية السياسة. ويعتبر هذا الإصلاح إنجازا هاما في سياق تدعيم ركائز الديمقراطية ودولة القانون في تونس.

وبالتوازي مع هذه الإنجازات توصلت تونس إلى تكريس قيم التفاهم والتسامح والتضامن ومكافحة التطرف والتعصب. كما قاومت الإرهاب في إطار القانون.

ويبقى النهوض بحقوق الإنسان التزاما وعملا متواصلين يستدعي تكاثف جهود مختلف الأطراف الدولية. وبصفتها عضوا في المجلس الجديد فإن تونس تدعو إلى تعزيز الحوار والتضامن بين كافة أعضاء المجتمع الدولي للعمل معا في إطار الشرعية الدولية للقضاء على كل العوامل التي تغذي الحرمان والشعور بالظلم واليأس والتي تولد الكراهية والتطرف والعنف.

كما أن المجموعة الدولية مدعوة اليوم للمساهمة بصفة فعالة في تمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بما يحقق السلم و الأمن لكافة شعوب المنطقة.

وفي الختام أود أن أجدد تمنياتي بالنجاح و التوفيق لهذا المجلس الموقر الذي سيدعم بلا شك مؤسسات الأمم المتحدة وسيساهم في مزيد إشعاعها وبناء عالم يسوده السلم والتنمية والتضامن.

وشـكرا